التنظير اللساني في النحو العربي

قراءة تحليلية في نموذج عبد القادر الفاسي الفهري

بوهلال زينب ZINEB BOUHLAL

جامعة زيان عاشور الجلفة

mayartayba@gmail/com

تاريخ الارسال:2019/11/15 تاريخ القبول: 2019/11/29 تاريخ النشر:2019/12/28

الملخص:

تعتبر النظرية التوليدية التحويلية، منعرجًا في الدراسة اللسانية للظاهرة اللغوية، فقد بدأ يتبلور التفكير في الخروج من دائرة الدراسة الشكلية للغة؛ بالقواعد والقوالب الجاهزة التي جسدتها الدراسة البنيوية التي اكتفت بوصف التراكيب اللسانية وتحليلها بطريقة شكلية. متجاهلة الدور الذي يلعبه المعنى على مستوى الألسن، والتي نادت بالدراسة النسقية مقصية المعنى والسياق. فجاءت القواعد التوليدية التحويلية، التي لم تكتف بوصف اللسان فقط، بل تعدته إلى تحليله، وتفسيره، واستنباط القواعد العامة التي تحكمه. هذه النظرية مرت بمرحلتين، كانت المرحلة الثانية حاسمة، حيث أضاف "تشومسكي" العنصر الدلالي، ثم أجرى تعديلاً آخر أراد من خلاله إغناء العنصر الدلالي وإعطائه الأولوية.

The transformative obstetric theory, which is a reflection of the linguistic study of the linguistic phenomenon, is beginning to take shape in the thinking of moving out of the formal study of language, with the rules and stereotypes embodied in the structural study, which merely describes and analyzes linguistic compositions in a formal way. Ignoring the role played by meaning at the age level, which called for a coordinating study with a sense and context. The transformative obstetric rules, which not only described the tongue, but went beyond its analysis, interpretation and the general rules governing it. This theory went through two phases, the second phase was decisive, with Chomsky adding the semantic element, and then making another modification in which he wanted to enrich the semantic element and give it priority.

الكلمات المفتاحية:

النحو التوليدي التحويلي، النظرية النموذجية الموسعة، القواعد التفريعية، القواعد التفسيرية، القواعد المعجمية، المكون التحويلي، الرتبة في الجملة العربية، التبئير، الخفق، التفكيك، الربط الإحالي.

Transformative obstetric grammar, extended model theory, branching rules, explanatory rules, lexical rules, transformative component, rank in Arabic sentence, exudation, whisking, disassembly, and conpeg.

مقدمة:

تنسب المدرسة التوليدية التحويلية إلى اللساني الأمريكي " **أفرام نعوم تشومسكي**" وهو تلميذ "**هاريس**" ولكنه خالفه في المنهج الوصفي، وتبنى فكرته الجديدة في التحويل، وتأثّر أيضًا بفكر "**ياكبسون**" الذي كان ينادي بوجود **" كليات فونولوجية "** في جميع الألسن، من هاتين الفكرتين انطلق تشومسكي في تجسيد منهجه الجديد، وبناء نظرية أكثر نفاذًا ورواجًا من النظريات اللسانية الأخرى، معتبرًا موقع التركيب من اللسان بمثابة القلب من جسم الإنسان.

انتقد السلوكية وهاجم المبادئ التي انبنى عليها المذهب السلوكي، وأوضح أن الإنسان لا يختلف عن الآلة أو الحيوان بالفكر والذكاء فحسب، بل بقدرته اللسانية.

وكذلك رفض البنيوية وقوّض آراءها، فهي في رأيه اكتفت بوصف التراكيب اللسانية وتحليلها بطريقة شكلية، متجاهلة الدّور الذي يلعبه المعنى على مستوى الألسن، ولم تحاول تحديد القواعد التي يلجأ إليها المتكلّم عند تكوين جمل غير محدودة، ومن ثمة فإنها لم تعرْ أيّ اعتبار للكفاءة اللسانية. وأنها لم تلق النّجاح اللازم لأنها اهتمّت بالبنية السطحية فقط، ولم تتمكّن بذلك من وضع قوانين شاملة وتعميمات عميقة. وعلى العكس من ذلك، فإن القواعد التوليدية التحويلية لم تتوقّف عند وصف اللسان، بل تعدته إلى تحليله، وتفسيره، واستنباط القواعد العامة التي تحكمه.

كان لهذه المناهج في الغرب صدى في العلم العربي وتبني من طرف الباحثين العرب المحدثين، فأدى ذلك إلى تطور متسارع في مجال درس النحو العربي من منظور حديث وكانت له نتائج ملموسة، فقد ظهر من خلال ما تمّ عرضه من مادة في نطاق المناهج الحديثة المستخدمة في العالم العربي أنّ كلاً من هذه المناهج جاء ليسد ثغرة في منهج سابق أو مناهج سابقة توسّل بها النحاة العرب المعاصرون لدرس النحو العربي تماشيًا لما يجد في ميدان علم اللغة المعاصر.

وقد تمكّن النحاة العرب المعاصرون في بداية الربع الأخير من القرن العشرين من دراسة واستيعاب واستخدام منهج جديد في الدرس النحوي، هو المنهج التوليدي التحويلي الذي سطّر مبادئه صاحبه تشومسكي وحاول أن يستدرك على الوصفيين البنيويين أوجه القصور في المنهج الوصفي البنيوي.

وللنحاة العرب المعاصرين أهداف جعلتهم يتبنون هذا المنهج في تقويم نظرية النحو العربي، من أهم هذه البواعث رغبة كثير من النحاة العاصرين ممن ساروا على درب المعاصرة في استخدام منهج يستطيعون به سد النقص الذي نجم عن المناهج التي تم استخدامها، وهم يطمحون – من خلال ذلك – إلى الوصول إلى وصف دقيق للتراكيب العربية وتحولاتها العديدة، وبذلك يكون التوجه إلى استخدام هذا المنحى أولوية في استثمار معطيات جديدة حملها الدارسون العرب من جامعات الغرب إلى العالم العربي. ومن أهم الأسباب التي جعلتهم يتبنون هذا المنهج إحساس فريق من النحويين العرب المحدثين بقصور المدرسة الشكلية على تفسير النظرية النحوية العربية، هذا القصور

الذي كان من أهم مظاهره التخلي عن المعنى في التحليل النحوي للظاهرة اللغوية، والاستناد في درس النحو إلى تصنيف وصفي شكلي لا يقوى على تفسير الجانب العميق للتراكيب اللغوية.

هذه الدوافع وغيرها حفّزت الباحثين العرب في مجال دراسة النحو والتراث العربي، إلى تبني المنهج التحويلي التوليدي. ومن بينهم الباحث عبد القادر الفاسي الفهري، فكيف تمثّل الباحث هذا المنهج، وكيف طوّعه لدراسة النحو العربي وما هي الجوانب التي تناولها بالدراسة وما مدى النجاح الذي حققه على هذا الصعيد؟

المحور الأول: نشأة المنهج التوليدي التحويلي وتطوره:

1) القواعد التوليدية التحويلية: المفهوم والنشأة

إنَّ التغيّر الجذري في اتجاه اللسانيات الوصفية قد حدث في عام 1957م عندما أصدر" تشومسكي" مؤلفه الشهير: « **البنى التركيبية** »Syntactic Structures معلنًا بذلك عن منهج جديد لدراسة اللسان، أطلق عليه اسم القواعد التوليدية التحويلية.

هذه القواعد لم تأت دفعة واحدة، بل مرّت بثلاث مراحل رئيسية. المرحلة الأولى جسدها تشومسكي في هذا الكتاب. وأطلق على هذه النظرية فيما بعد النظرية الكلاسيكية (classical theory) والمرحلة الثانية ظهرت إلى حيّز الوجود مع ظهور كتابه **"مظاهر النظرية التركيبية** "Aspects of the Theory of Syntax" في عام 1965، وتعرف بالنظرية النموذجية. المرحلة الثالثة تبلورت بعدما نشر تشومسكي ثلاثة مقالات مختلفة حول مكانة الدلالة والبنية العميقة في نظريته، والتي جمعها فيما بعد في كتاب واحد بعنوان: **" دراسات الدلالة في القواعد التوليدية "** سنة1972م. وأصبح يعرف بالنظرية النموذجية الموسّعة. وأوّل ما يلفت الانتباه في جوانب هذه النظرية التوليد والتحويل.[1]

التوليـد:

يدلّ هذا المصطلح على الجانب الإبداعي في اللسان، أي القدرة التي يمتلكها كل إنسان لتكوين وفهم عدد لا متناه من الجمل في لغته الأم، بما فيها الجمل التي لم يسمعها من قبل، وهذا يصدر عن الإنسان بطريقة طبيعية دون شعور منه بتطبيق قواعد نحوية معنية. وقد أولى تشومسكي هذه القدرة الإبداعية اهتمامًا كبيرًا، والنحو التوليدي في نظره لابدّ أن يولد كلّ الجمل النحوية في اللسان، أي أننا بإتباع قواعد نحوية يمكننا تكوين كل الجمل الممكنة في اللسان.

ويوضّح **"palmer"** بأن القواعد التوليدية تختلف عن القواعد التقليدية والبنيوية في نقطتين أساسيتين.

أولاً: أنها لم تهتم بالجمل الفعلية أو الحقيقية، أي التي وردت من قبل، ولكن بالجمل الممكنة. ولجأ تشومسكي إلى هذا التمييز لأن المدونة مهما كان حجمها لا تضم إلاّ عددًا محدودًا من الجمل، في حين أن اللغة تتكون من عدد لا متناه من الجمل.

ثانيًا: إنّ القواعد التوليدية تبيّن بدقة الجمل الممكنة في لسان ما، ولم تترك مجالاً للصدفة، أو لذكاء القارئ أو معرفته بلسانه.[2]

التحويـل:

التحويلات لها المكانة الرئيسية في قواعد تشومسكي، وتكمن مهمتها في تحويل البنى العميقة إلى بنى متوسطة وسطحية، ولكن إذا ما اقتضى الأمر تطبيق أكثر من عملية تحويلية، فإن البُنى المتوسطة يقوم بتوليدها عدد من التحويلات حتى يتم تكوين البنية السطحية. أي أنّها تربط البُنى العميقة بالبُنى السطحية.[3]

التحويلات

البنية العميقة ⟵ البنية السطحية

المعنى الشكل المستعمل في التواصل

ميّز " **تشومسكي**" بين الجملة الأساسية التي أطلق عليها الجملة النواة (Kerne sentence) والجملة المشتقة التي أطلق عليها الجملة المحوّلة (Transform). ووصف الجملة النواة بأنّها بسيطة، تامة، صريحة، إيجابية، ومبنية للمعلوم، والجملة المحوّلة بأنّها تنقصها خاصّة من خواص الجملة النواة، وتكون إمّا استفهامية، أو أمرًا، أو نفيًا، أو معطوفة (Coordinated)،أو متبعة (Subordinated)، أومُدمجة (embedded) وأتى بجملة من القواعد التحويلية التي قد تكون وجوبية (obligatory) أو جوازية (optional) منها : الاستفهام، والنفي، والأمر، والمجهول، والعطف، والدمج، والإتباع والزمن، والملحقات، والحدود الفاصلة (boundaries)... إلخ

إنّ معظم التطورات التي أصابت هذه النظرية سواء على يد تشومسكي أو زملائه أو تلاميذه كانت تخص الجانب الدلالي.

2) التطور والفرضيات: مراحل هذه النظرية:

المرحلة الأولى يؤرّخ لها بكتابه « Syntactic Structures » الذي صدر سنة 1957م، والثانية بكتابه « Aspects of the theory of syntax » الذي صدر سنة 1965م.

أ)– المرحلة الأولى: خلالها مرّت عملية بناء الجملة وتوليدها في ثلاث طرق:

الطريقة الأولى:

مبدأها أن الجمل تولد عن طريق سلسلة من الاختيارات، فإذا اخترنا، مثلاً، كلمة **"هؤلاء"** لنبدأ بها الجمل، فإنّ هذا الاختيار يحدد العنصر التالي له فنقول: هؤلاء الطلاب.

والاختيار الثاني هو الذي يختار العنصر الثالث ... وهكذا حتى نصل إلى نهاية الجملة.

وأُطلق على هذه الطريقة [4]« **Finite State** » أي الحالة المحدودة، والنحو منصب على التركيب أكثر من الدلالة، ولا تستطيع هذه الطريقة تفسير العلاقات بين الكلمات غير المتجاورة، كما أنها تنتج عددًا محدودًا من الجمل، وقد تولّد جملاً غير صحيحة.[5]

الطريقة الثانية:

تقوم على تحليل الجملة إلى مكوناتها باستغلال فكرة منهج المؤلفات المباشرة التي نادت بها المدرسة الوصفية، وينطلق تشومسكي في توليد الجملة عن طريق إعادة كتابة أركان الجملة، فجملة " **الرجل ضرب الكرة** " تحلل وفق القواعد التالية:[6]

1)- الجملة ⟵ مركب اسمي + مركب فعلي

الرجل ضرب الكرة ⟵ الرجل + ضرب الكرة

2)- المركب الاسمي ⟵ أداة التعريف + اسم

الرجل ⟵ أل + رجل

3)- المركب الفعلي ⟵ فعل + مركب اسمي

ضرب الكرة ⟵ ضرب + الكرة

4)- أداة التعريف ⟵ أل

5)- الاسم ⟵ (رجل، كرة ...)

6)- الفعل ⟵ (ضرب...)

وأطلق على هذه الطريقة القواعد المركبية « Phrase Structure Grammar » أي قواعد تركيب الجملة

وتمتاز هذه الطريقة بقدرتها على توليد عدد من الجمل بهذه القواعد البسيطة وبعدد من العناصر، لكنها لا تستطيع أن تحلل جملاً تحتمل أكثر من معنى*، ولا تولّد جملاً مركبة ولا مبنية للمجهول.[7]

الطريقة الثالثة:

أطلق عليها القواعد التحويلية « Tranformational Grammar »، وتحتوي هذه الطريقة على عدد من القواعد التفصيلية، قصد منها تدارك النقص في الطريقة الثانية، تُبنى هذه القواعد على القواعد التوليدية المركبية المستخدمة في النموذج الثاني مع إضافة سلسلة من القواعد التحويلية، وهي تهدف إلى تحليل البنية العميقة،[8] فأدخل عناصر مثل: الإفراد ، الجمع، والأفعال المساعدة، والأزمنة ، والبناء للمجهول، ويتضّح ذلك بمقارنة القواعد السابقة بالقواعد التالية:[9]

1)- الجملة ⟵ مركب اسمي + مركب فعلي

2)- المركب الفعلي ⟵ فعل + مركب اسمي

3)- المركب الاسمي ⟵ مركب اسمي (مفرد)

مركب اسمي (جمع)

4)- مركب اسمي مفرد ⟵ أداة تعريف + اسم

5)- مركب اسمي جمع ⟵ أداة تعريف + اسم + علامة الجمع

6)- أداة التعريف ⟵ أل

7)- الاسم ⟵ (رجل ، كرة ، باب ...)

8)- الفعل ⟵ فعل مساعد + فعل

9)- الفعل ⟵ (ضرب، أكل، أخذ ...)

10)- زمن الفعل ⟵ مضارع ، ماضي

11)- صيغ الفعل ⟵ فَعَل ، فَعِل ، فَعُل

هذه الطريقة تعطي اختيارات أكبر، والتحويلات فيها قواعد تحوّل السلاسل النهائية، في التحليل الشجري، إلى بنية سطحية محولة عنها، ولها صورة صوتية. ومن أهم هذه القواعد عند التحويليين: الحذف (Deletion) ، والإحلال (Replacement)، والتوسع (Expansion) ، والاختصار (Reduction) ، والزيادة (Addition) وإعادة الترتيب (Permutation)، ويرى بعض المحدثين أنّ هذه القواعد يمكن أن تجمع في قاعدتين: الحذف ، والزيادة.[10]

ب)- المرحلة الثانية:النظرية النموذجية

تبدأ بكتابه الثاني الذي صدر سنة 1965م ، أضاف " تشومسكي" العنصر الدلالي إلى نظريته، وعُرِفَ هذا التطوير بـ النظرية المعيارية أو النموذجية « Standard theory »

أهم ما يميّز هذه المرحلة أنّ السلاسل النهائية في التحليل الشجري لم تعد هي الأساس الذي تحوّل منه الجمل، بل تميّزت البنية العميقة من البنية السطحية، وترتب على ذلك أنّ التحويلات أصبحت تحوّل البنية العميقة إلى البنية السطحية، فأصبحت التحويلات بذلك إجبارية لازمة بعدما كانت في النمط الأوّل تنقسم إلى إجبارية واختيارية، والإجبارية لا بد منها لتوليد الجملة النواة، أمّا الاختيارية فهي

التي تولد الجمل المشتقة ''Derived''، وهذه الجمل هي: المنفية أو المبنية للمجهول أو الإنشائية أو المركبة كما أكّد على أنّ البنية العميقة للجملة هي المؤهلة لتفسيرها دلاليًا.[11]

والرسم التخطيطي التالي يبيّن أهم مكونات النظرية.[12]

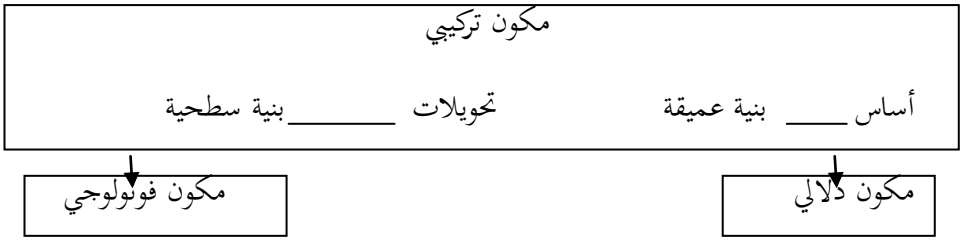

حيث يتكوّن المكوّن التركيبي من مكونين هما[13]:

1)– الأساس ''Base'' : وفيه تستخدم رموز الفصائل (Category symbols) مثل:

م ف(مركب فعلي)، م س (مركب اسمي) والعلاقات النحوية، مثل: المسند والمسند إليه، والعلاقات النّسقية، مثل: ج

م ف ← م ف + م س

حيث: م ف(مركب فعلي) ، و م س(مركب اسمي)

يحتوي هذا الأساس على ثلاث قواعد[14]:

* **القواعد التفريعية(Branching rules)**: التي تنتج شجرة من الأبواب وتخطط البنية العميقة للجملة.

* **القواعد التفسيرية**: تحدّد الطريقة التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية (Lexical rules)

أنْ ينضم بعضها إلى بعض، وذلك من أجل تفسير التركيب دلاليًا.

* **القواعد المعجمية**: توضح العناصر المعجمية(المفردات) التي تحل في بنى التركيب وفق قواعد خاصة، ولكل عنصر من هذه العناصر سمات فنولوجية وتركيبية ودلالية تميّزه من غيره، فكلمة "رجل":اسم عاقل مذكر حسي معدود. فمعدود بمعنى تجعل القواعد المعجمية لكل وحدة معنوية مجموعة من الدلالات، في شكل شجري، تتكوّن من علامات تركيبية(اسم، ظرف..) وعلامات دلالية(عاقل، حي، مذكر، مؤنث...) ومميزات دلالية، وتوضع بين معقوفين[ ]

2)– **المكوّن التحويلي**: دوره ينقل البنية العميقة إلى بنية سطحية، وتحتاج البنية السطحية إلى المكونين التأويليين:

* **الصرفي – الفونولوجي**: الذي يربط بين البنية السطحية والمستوى الصوتي وفق قواعد خاصة بكل لسان.

* **المكوّن الدلالي**: الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية العميقة التي تحدد التفسير الدلالي للجملة.[15]

وقد أجرى تشومسكي تعديلاً ثالثًا على النظرية النموذجية عام 1972، أطلق عليها " **النظرية النموذجية الموسعة** " « Extended Standard theory » هدف من خلاله إلى إغناء المكوّن الدلالي، فقد أدخل إلى نظريته فرضيتين:

* **الفرضية المعجمية:** لحل بعض الصعوبات المتعلقة بالمفردات

* **الفرضية التفسيرية:** للتغلب على بعض المشكلات الدلالية، فقد ربط تشومسكي التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على السواء[16].

في هذا التعديل الأخير بلغت النظرية التوليدية التحويلية اكتمالها وبدا تطبيقها أكثر دقة ثم أضيفت لها تعديلات أخرى من طرف بعض الباحثين.

المحور الثاني: النحو في ضوء هذا المنهج

النحو في النظرية التوليدية التحويلية وسيلة لتوليد الجمل الصحيحة في لسان معيّن، وهذا يعني أنّ البحث موجه بشكل رئيسي للجملة على اعتبار أنّها الوحدة اللسانية الأساسية.

– للجمل الحقيقية المنجزة فعلاً "بنى عميقة" يتحتم وصفها لفهم "البنى السطحية".

– للحدس ''Intuition'' دورًا مهمًا في تمييز الجمل الصحيحة من الجمل غير الصحيحة، فالسامع المثالي له ملكة ''Competence''، قادرة على ذلك، وإنْ كان إنجازه ''Performance'' الفعلي لجمل اللسان محدودًا ضرورة.[17]

هذا الحدس له دورًا بالغ الأهمية في تشكل نظرية تشومسكي وقد أدرك النحاة العرب المعاصرون هذه المسألة، فأوضحوا أهميتها، فعبد السلام المسدي يتحدّث عن مفهوم تشومسكي للغة على أساس أنّها ملكة فطرية تُكتسب بالحدس وأنّ سماع صيّغ معيّنة عند النشأة لا يعني خلق هذه القدرة اللغوية الكامنة، وإنّما هو يقدح شرارتها وحسب، وهو مما يسوّغ القول بأنّ هذه القدرة كامنة مكتسبة في آن واحد[18].

تطبيق المنهج التوليدي التحويلي في النحو العربي

كانت هذه النظرية محور دراسات عدد كبير من النحاة العرب المحدثين، وحاولوا تطبيق هذه المفاهيم الجديدة على لغتهم، فاستجابت النظرية النحوية العربية لها في جوانب منها، وبدا تطبيقها الفعلي صعبًا تارة أخرى.

ومن هؤلاء من جاءت محاولاتهم شاملة إلى حدٍ ما، مثل "محمد علي الخولي"، "ميشال زكريا"، "عبد القادر الفاسي الفهري"، "مازن الوعر"، "خليل العمايرة"، فحاولوا وصف ظواهر من النحو العربي بالاستفادة من معطيات نظرية تشومسكي[19]، ومنهم من كانت محاولاتهم جزئية قصروها على ظاهرة معينة أو أمثلة تطبيقية توضح بعض جوانب النظرية.

المحور الثالث: المنهج التوليدي التحويلي عند عبد القادر الفاسي الفهري

بنى هذا الباحث أفكاره من خلال تمثّل النحو العربي القديم وتقويمه، فينطلق في محاولته وصف العربية من اعتقاده أنّ هناك حاجة إلى إعادة وصف العربية، لأنّ « اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حاليًا باعتبار كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية»[20]. ويصف المعطيات النحوية العربية عند القدماء والمحدثين معطيات ناقصة، ولا تعالج كلّ صور الكلام المسموع، وأنّها تنتحل تراكيب مصطنعة للدلالة على قواعد النحاة، كما يرى أنّ العربية وإنْ تفرّدت ببعض الخصائص فإنّها تشترك مع سائر اللغات في خصائص كثيرة كما تضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات.

وانتقد المحدثين أيضًا في تصوّرهم للعلاقة بين النظري والتجريبي، وذلك نابع من إيمانه أنّ النظرية اللسانية لها بعدان: نظري وتجريبي، وأنّ النظري لا يصل إلى الكفاية النظرية إلاّ إذا كان له طموحات تجريبية ذات كفاية قادرة على إثبات القضايا النظرية. من خلال نقده هذا يستنكر أن تستعصي اللغة العربية على الوصف باستخدام النماذج الغربية لأنّه قال: بأنّها تشترك مع غيرها في كثير من السمات.

والبديل الذي يقدمه يقوم على أنّ البحث في اللسانيات العربية يجب أنْ يقسم إلى ثلاثة أقسام: وصفي، وهو ما يسميه بلسانيات الظواهر وتاريخي يؤرّخ للفكر اللساني العربي، وابستيمي يدخل فيه إمكان نقل بعض المفاهيم وترجمتها من التراث إلى النماذج الحديثة.

ويؤمن الفهري بأن يكون النحو إسقاطًا للمعجم، أي أن تكون هناك روابط وثيقة بين القواعد التركيبية والصرفية والصوتية والدلالية وبين المعجم[21]

وهنا لا بد من الإشارة إلى ملاحظتين:

1)- أنّ من غير الممكن وضع أنحاء جديدة دون الاستناد إلى معطيات النحاة القدامى، ومن الأدلة على ذلك أن تشومسكي نفسه استفاد بمعطيات النحو التقليدي.

2)- أن المناداة بالمحلية الصّرفة في الإعراب، أي ألا يتجاوز الإعراب ميدان المركب الواحد، أمر تدحضه الشواهد وإن كانت قليلة.

أمّا الأصول التي يتبناها عبد القادر الفاسي الفهري في وصف العربية مأخوذة من النظرية المعجمية الوظيفية التي طورتها، في إطار النحو التحويلي التوليدي، الباحثة الأمريكية "**بريزنن**" **''J.Bresnan''** عام 1978م عن نظرية تشومسكي منطلقًا من أنّ أحد الإشكاليات الأساسية بالنسبة لكل نظرية نحوية هو تخصيص العلاقة التي يمكن إقامتها بين صورة الجملة ومعناها، وتحديد الروابط بين البنية المحمولية، وهي العلاقات الدلالية (المحمول وموضوعاته) وبين البنية المكونية، وهي العلاقات التركيبية بين المكونات كما تنتظم في السطح، ويتم هذا التوافق في النظرية المعجمية الوظيفية، بواسطة الوظائف النحوية. وتسند الوظائف النحوية إلى المكونات بواسطة القواعد التركيبية، وإلى الموضوعات بواسطة القواعد المعجمية، وهذه الوظائف هي: الفاعل(ف)، والمفعول(مف)، والمفعول غير المباشر (مف.غ.ب)، والمالك(ما) (Possessor)، والفضلة(فض)، والملحق (لح) (Adjunct) .

وتأتلف المعلومات الصادرة عن المعجم وعن القواعد التركيبية لبناء البنية الوظيفية التي تشكل بدورها مدخلاً (Input) للمكون الدلالي الذي يترجمها صورة منطقية ملائمة، في حين يقوم المكوّن الصوتي بتأويلها إلى صورة فونولوجية(منطوقة)

– الجديد في هذه النظرية هو إضافة **المكوّن الوظيفي**، فتكون مكونات الجملة هي[22]:

المكوّن المركبي، المكوّن الوظيفي، المكوّن التحويلي، المكوّن الصوتي ، المكوّن الدلالي.

*** قضية الرتبة في الجملة العربية**

وهي من القضايا التي اهتم بها الباحث، إذْ إنّ الرتبة في البنى العميقة للجمل قد تختلف عنها في البنى السطحية بفعل قواعد تحويلية معروفة تختلف مؤشراتها من لسان لآخر.

رأس الجملة هو الفعل:

انطلق الفهري من افتراض أنّ الجملة العربية الفصيحة هي من نمط: فعل(ف)، وفاعل(فا)، ومفعول(مف1)، مفعلول(مف2)، وألمح أنّ ما يكون من اختلاف في نمطية هذا التركيب الأصل، إنما يكون في اللغة المحكية أو بناء على تحويل قواعدي، لذا نستطيع أن نتعرف على موقع الفاعلية – عند أمن اللّبس– من الرتبة الأصلية لبنية الجملة، فإذا قلنا: ضرب عيسى موسى، فإن عيسى فاعل بالضرورة، وإذا قلنا: ضرب موسى عيسى، كان موسى فاعلاً، هذا بالانطلاق من النمطية المذكورة.[23]

ويدعم الباحث هذا التوجه، بظاهرة التطابق في العربية مثل: **الأولاد جاؤوا**: إذ يستلزم هذا التطابق إجراء تحويل بإلحاق الواو بالفعل(جاء)، لكن الجملة (جاء الأولاد) لا تحتاج إلى ذلك، الأمر الذي يدل على أنّها الأصل.

وفي جمل من نوع: « **علي ساعد زيدًا** » لا يوجد في قواعد التحويل ما يجيز نقل الفاعل بين الفعل والمفعول، وهو دليل على أنّ وجوده بعد الفعل أصل، وبذلك تكون النمطية (ف فا مف) هي الرتبة الأساس في العربية.

ومثال آخر أورده الباحث، يتمثّل في ظاهرة الضمير العائد، فقد ذهب النحاة إلى أنّ مُفسّر هذا الضمير يجب ألا يتأخر عن ضميره، بل يتقدمه لفظًا أو رتبةً أو بكليهما، كقوله تعالى: ﴿ وإذْ اِبْتَلَى إبراهيمَ ربُّهُ ﴾ **[البقرة:124]**، فجاز ذلك لتأخر الضمير عن مفسره في اللفظ، وفي جملة: **دخل مكتبه زيد**، جاز ذلك، لأنّ الضمير متأخر عن مفسره في الرتبة، كما يجوز في مثل: **كتب الطالب درسه**، لأنّ الضمير متأخر في اللفظ والرتبة.[24]

ويضيف الفهري دليلاً آخر فحواه أنّ الاسم في العربية هو عادة، رأس المركب الاسمي وأنّ الصفة رأس المركب الوصفي، كما أنّ الحرف رأس المركب الحرفي، وهو يرى أنّ بالإمكان تطبيق هذا المبدأ على الجملة، مفترضًا أن يكون الفعل رأسًا لها وذلك يعني أن تكون له الأولوية في ترتيب الجملة، وبذلك يدعم التصوّر القائم على أنّ ترتيب الجملة العربية هو: ف فا مف، ثم يستنتج مبدأ عامًا أنّ (الرأس في الصدر).

يتضح توجه الفهري في جعل الفعل رأس الجملة، ويقدم دليلا في ذلك هو **التلازم الوجودي** بين الفعل والفاعل[25]، فقولنا: ‹‹ ذهب›› فعلها ذهب، وفاعلها ضمير مقدر، لأنّ المرء يتمثل حضورها في الذهن على نحو: ذهب + هو، وعليه فإن بنيتها: ف + فا

ومن آراء الباحثين العرب الآخرين ومنهم أحمد المتوكل الذي يرى أنّ المكونات في البنية الأساسية للجملة العربية تترتب على النحو التالي: ف + فا + مف (هذا الأصل) وأنّ التغيير في هذا الترتيب يحدث لأسباب تداولية (وظيفية)، وهو يرى إلى جانب ذلك أنّ مسألة الرتبة لا يمكن البث فيها ببساطة.[26]

من هنا نجد أن الفهري حاول أن يثبت تصوره حول رتبة الجملة العربية (ف + فا + مف) بتحليل بعض الظواهر النحوية التي تؤيد موقفه.

ومن الموضوعات التي قام بوصفها ضمن هذا الإطار البنية الاستخبارية(الاستفهام) فأخذ على النحاة قولهم: « بأنّ لأسماء الاستفهام الصدارة »، مستشهدًا على ذلك بأنماط من الاستفهام لا تكون فيها أسماء الاستفهام في صدر الجمل كاستفهام الصدّى الذي يكرر جملة الخبر محافظًا على رتبتها، كقولنا:« جاء من؟»، فهذا التركيب يمثل البنية العميقة للعبارة: « من جاء؟» واسم الاستفهام واقع في هذه البنية داخل الجملة، ثم انتقل بالتحويل إلى موقع خارجها[27]، وعلى ذلك فهو يَعُدُّ الاسم موضع الحديث، مولودًا داخل الجملة، ليثبت رأيه في رتبة الجملة العربية: (ف + فا + مف)

ويثبت كذلك أنّ الاستفهام لا يتقدّم على الموضع، فنقول: **زيد من ضربه؟** ولا نقول : **من زيد ضربه؟** وهو يستخلص أنّ أسماء الاستفهام التي هي من نوع الموصولات تولد داخل البنية، ثمّ توزع إلى أمكنتها في الصدور[28].

لكن النحاة العرب القدامى لم يخطئوا حين جعلوا أدوات الاستفهام من الأدوات التي لها الصدارة، فهم نظروا إلى البنى السطحية لعدد كبير من العبارات الاستفهامية، فقادهم ذلك إلى استخلاص المقولة السابقة، لكن الفهري خطّأهم منطلقًا من البنى العميقة للعبارات، لكن النحاة العرب نحوا في بعض القضايا منحًا وصفيًا.

أمّا الجملة الاسمية التي لا يكون فيها المسند فعلاً، نحو قوله تعالى:﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ﴾ [**الفتح**:**29**] ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ ﴾ [**الأعراف**:**49**]، فيلجأ فيها إلى افتراض رابط مقدر، هو(كان) مزود بسمة الجهة والزمن، والمركب الاسمي بعده فاعل وليس مبتدأ كما قال النحاة. لما له من سمات(الفاعل) الإعراب والرتبة ومراقبة فاعل الصيغة أو الفضلة، ففي المثال: الهرم مرتفع، فإن الهرم فاعل للرابط(كان) المقدر لأنّه مرفوع، ويأتي في المرتبة الثانية بعد كان، كما أنّه يراقب فاعل الصفة (مرتفع)، إذْ إنَّ تقدير العبارة: كان الهرم مرتفعًا[29].

ويلاحظ مما سبق أنّ الفهري يجعل المبتدأ في مثل: في الدار رجل، فاعلاً للفعل الرابط (كان).

وهذه الجمل توافق جملاً تظهر فيها (كان)، نحو قوله تعالى:﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ﴾[**الأحزاب**:**40**]

وافتراضه هذا يوحّد بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية، أي يجعلهما ترتدان إلى بنية عميقة واحدة، وقد أطلق على هذا الافتراض"

الافتراض الرابطي"[30] (Copulative Hypothesis)

هذا الكلام يوحي بأنّ تصوّر الفهري قائم على أنّ هناك نمطًا واحدًا للجملة، في حين أنّ حديثه عن الافتراض الرابطي يدل على أنّه يُرجع نَمَطَي الجملة المعروفين بالاسمية والفعلية إلى نمط واحد بالنظر إلى البنية العميقة لا السطحية.

وما يلاحظ هنا أن الفهري عَدَّ الاسم الوارد بعد الرابط فاعلاً، ويرى الباحثون أنّه يفتقر إلى الدقة للأسباب التالية:

أنّ كان، في مثل هذه الجمل الكونية، لا تكون خالصة للحدث، والأرجح فيها أن تكون عنصر دلالة على الماضي.

أنّ النحاة القدامى قد أدركوا هذا البعد، فنظروا إلى كان في مثل هذه الجمل على أنّها ناقصة، في حين عدّوها تامة حين تدل على الحدث.

أنّ ابن هشام عَدّ الاسم بعد(كان) الناقصة فاعلاً على سبيل المجاز وهذا يدل دلالة أكيدة على أنّه لم يستشعر فيه فاعلاً على سبيل الحدث[31].

القضايا التي درسها في النحو العربي، والتي جاء بها النحو التحويلي

أ)– التبئير

ويعرض الفهري، ضمن هذا الإطار، لما أطلق عليه: التبئير (Focalisation) أو الموضعة (Topicalisation)، ويصفه بأنّه « عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (Major Category) كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية... من داخل الجملة إلى خارج الجملة، أي مكان البؤرة، نحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ **[الفاتحة:5]** ، فمقولة إياك، انتقلت من داخل الجملة إلى موقع خارجها[32]»، والأصل الذي ترتد إليه: **نعبدك**.

وكذلك من أنماط انتقال المركبات إلى البؤرة التي يذكرها الفهري: الله أدعو، في الدار وجدته، أميتًا كان؟

والأصول التي ترتد إليها الأنماط السابقة هي: أدعو الله، وجدته في الدار، أكان ميتًا؟

– وعليه فإنّ الفهري حين يجعل الركن المبأر المتقدّم خارج الجملة، فإنّه يحافظ على رتبة الجملة العربية التي ينادي بها.

– وهو يذكر أن من خصائص التبئير أنّه يجمع بين موقعين أحدهما داخل الإسقاط(Projection)، والآخر يقع خارج الإسقاط إلى يمين الجملة، ومن مميزات التبئير أنّ العنصر المبأر لا يترك أثرًا ضميريًا في موقعه السابق داخل الجملة، ويحتفظ بإعرابه الذي كان أسند إليه في ذلك الموقع.

وتخضع عملية النقل لقيود اعتمد في بعضها على مقولات النحاة القدامى المتعلقة بأدوات الصدارة، كأن يكون المتقدم مع أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، وأدوات التخصيص، ولام الابتداء، وكم الخبرية، والحروف الناسخة، والأسماء الموصولة[33]. وبعضها الآخر على ما أطلق عليه تشومسكي "**التتابع السلكي**" (Successive Cyclicity): ويقضي هذا المبدأ بأن يتم النقل من المصدر وفق تسلسل ينتهي إلى المكان الهدف، وذلك مثل قولك: **من تريد أنْ أنتقِد؟**

حيث تحوّل الجملة من بنيتها العميقة، هكذا:

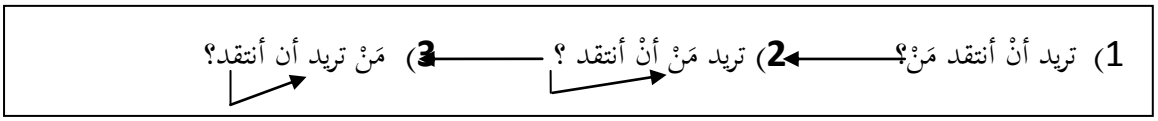

ف (مَنْ) انتقلت من (1) إلى(2) إلى (3). تم الانتقال بالتدرج من سلك إلى آخر[34]

والملاحظ: أنّ العربية الفصحى لا تشتمل على هذه التراكيب، إلاّ إذا استند الباحث على الدارجة المغربية، أو من تأثير اللغة الانجليزية، فهذه الجمل باستثناء الأخيرة تمثّل بنى عميقة لا سطحية.

ب)– الخفق

ويطلق على التغيير الذي يحدث بعد الفعل ويغيّر محليًّا رتب الفضلات، الزَّحْلقة أو الخَفْق (Scrambling)، مثل: **جاء البارحة كثيرُ من الرجال، وجاء كثيرُ من الرجال البارحة**. ولا يجوز أن نقول: **جاء كثير البارحة من الرجال**، ذلك يعني أنّ موقع الخفق لا يكون بين متلازمين من نحو (كثير) و(من الرجال)، والتلازم يعد من قيود النقل. من قول الباحث نجد أنّ الظرف مما ينطبق عليه معايير الخفق.

وذكر الباحث إلى جانب التلازم قيودًا أخرى تحد من النقل الحر، ومن هذه القيود قيد التسوير

التسوير:« Quantification »

كالنفي والحصر والاستفهام ، وتتضمّن ألفاظًا خاصة: (شيء، أحد، قط ...) أو سورًا فارغًا، **فنقول: هل رأيت من أحد؟، وما رأيت من أحد، ما رأيت إلاّ زيدًا**، فإنْ رُفِع التسوير، فلا يجوز أن نقول: رأيت من أحد، ورأيت إلاّ زيدًا، لأنها جمل لاحنة منطقيًا، لأنّ المتغيرات غير المربوطة (Unbound Variables) أو المطلقة لا تُؤوَّل.

أمّا الجمل المخفوقة فإن تقديم المفعول بعد الفعل لا يغيّر ميدان التسوير **مثل قوله تعالى:** ﴿ لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ **[الممتحنة:3]** ومثل ذلك في الاستفهام **قوله تعالى:**﴿ قُلْ أَغَيْرَ الله أَبْغِي رَبًّا ﴾ **[الأنعام: 164]**

ولكن يمتنع ذلك في الجمل المبأرة، [35]مثل: **قوله تعالى:**﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّى إِلَهَيْنِ ﴾ **[المائدة:116]**

ج)– التفكيك

ومن بين قضايا الرتبة التي درسها الفهري موضوع " التفكيك" (Dislocation) وهو يشير إلى نقل المركب الاسمي يمينًا أو يسارًا إلى موقع خارج الجملة تاركًا أثرًا ضميريًا في بعض الأحيان، وهو بهذا يختلف عن التبئير ففي المثال: زيد ضربته، تفكيك إلى اليمين نتج عن نقل العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلي إلى موقع خارجي "والهاء في ضربته" هي الأثر الضميري الذي خلفه النقل[36].

ويذكر الباحث قيدًا آخر من قيود التفكيك أشار إليه النحاة العرب القدامى، وهو قيد التعيين، ويستلزم ذلك في رأيهم أنْ يكون العنصر المفكك مُعرَّفًا، لكن الفهري يرى أنّ العنصر المفكك يمكن أنْ يكون نكرة، ولكنّه يشترط لذلك أنْ يصاحب العنصر المفكك مؤثرات صوتية خاصة تتمثل في نَبْر هذا العنصر، ومن الأمثلة على ذلك:

بقرة تكلّمت

رجلٌ ، أتضن يُقبِلُ على هذا ؟

وبذلك يجيز الفهري تقدم (بقرة ورجل) بواسطة نغمة خاصة، على الرغم من أن النحاة العرب لم يجيزوا ذلك. ونلاحظ أن الفهري أضاف جديدًا إلى قواعد الابتداء بالنكرة.

ويوازن الباحث بين التفكيك إلى اليمين والتفكيك إلى اليسار فيرى أن التشابه في وجود رابط ضميري(أحيانًا) تابع للمفسر كما في المثالين:

ضربني أخوه زيد

أعجبني زيد علمه

يختلفان في أنّ العنصر المفكك إلى اليسار لا يحتاج إلى أن يكون إحاليًا، أي له نفس المرجع.[37]

ويختلف التبئير عن التفكيك، في أنّ الأول مقيد بقيود إعرابية، إذْ يشترط فيه أنْ ترث البؤرة إعراب المصدر الذي انتقلت منه، أما العنصر المفكك فيكون مرفوعًا دائمًا.

د) الاشتغال:

تناول هذا الموضوع في إطار تأكيد توجهاته في مجال الرتبة في الجملة العربية متسائلاً: تفكيك أو تبيئر؟ ويرى أنّ الاشتغال لم يعد أسلوبًا مستعملاً في العربية الحالية، وأنّ النحاة اعتبروا بنى الابتداء والتقديم(تقديم المفعول) والاشتغال بنى مختلفة لأخذهم بفكرة العامل، وبعد أن يعرض لخصائص الاشتغال عند النحاة يرى أنّه يماثل التبئير من وجوه ويماثل التفكيك من وجوه، وقدّم أمثلة على ذلك منها: زيدًا ضربته، يرى أنّ أصل هذه العبارة هو: ضربت زيدًا ، ثمّ نُقِل زيد من الموقع المؤاخي للفعل المفسّر إلى مكان البؤرة تاركًا وراءه الفضلة البدلية، ثمّ يقوم التبئير بخلق البنية الاشتغالية بوضع ضمير عائد وحذف الفعل الأوّل لاستغنائهم بتفسيره فتصبح العبارة زيدًا ضربته.

أمّا العبارة مثل: زيد ضربته، فإنّ الفهري ينظر إليها على أنّها اشتغال بالرفع(تفكيك إلى اليمين) ويشير إلى أنّ النحاة القدامى اعتبروا ذلك ابتداء[38]، يقول سيبويه: « فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء... ورفعته (أي الاسم) بالابتداء »

ويرى الباحث أنّ الاشتغال المنصوب يماثل في جانب من شواهده التفكيك وذلك كما في(زيدًا ضربت أخاه)، لأنّه لا يضع قيودًا في المساحة بين البؤرة والعائد ولا يشترط علاقة إعرابية إجبارية بين المشغول عنه والعائد.

ومما قدّمه الفهري يتضح أن الاشتغال يأتي بصور شتى تختلف في الإعراب أو الرتبة وتتنوع بين التبئير والتفكيك. ويتبيّن أنّ الاشتغال سواء أكان تبئيرًا أم تفكيكًا، فإنّه يقع في موقع خارج الجملة.

وأضاف الفهري في الحديث عن الاشتغال نمطًا جديدًا، لم يسمه النحاة القدامى اشتغالاً واعتبروه بدلاً لصعوبة تقدير فعل بعد الفعل المفسّر، وهو(الاشتغال إلى اليسار)، وقدّم مثالاً: ضربته زيدًا، وهو يستخلص في النهاية أنّ الخلط بين الاشتغال والبدلية يدل على أنّ بينهما تقاربًا في أصل البنية، مع أنّ البنيتين السطحيتين مختلفتان. كذلك قدّم نوعًا آخر من الاشتغال يطلق عليه الاشتغال المرفوع، مثل: الأولاد جاؤوا ، والنحاة القدامى خرجوا ذلك على الابتداء.[39]

يرى "محمد عطا موسى" أن الفهري أخطأ في بعض اجتهاداته في مبحث الاشتغال، ويحلّل ذلك على أن الاسم في مثل: ضربته زيدًا ليس اشتغال ، لأنّه يبيّن أن الضمير قد ولد في موقعه قبل المشغول عنه، ثمّ جيء بالمشغول عنه ليوضّح الضمير، والحكم نفسه ينطبق على العبارة الأولاد جاؤوا. فهي لا تمثل اشتغالاً، لأنّ (الواو) اللاحقة بالفعل ليست ضميرًا خالصًا مؤهلاً لشغل الموقع لكونها موضع خلاف بين النحاة والموقع الذي يشغله الضمير تحتله وظيفة المفعول، ولا مبرر لتشغله وظيفة الفاعل.[40]

هـ)- **الربط الإحالي**: Referential Binding

الإشكال الذي يسعى الباحث إلى معالجته في العربية، وهي من اللغات الطبيعية من نمط:(ف فا مف)، مطروح بالنسبة إلى مجموعتين من الجمل:

الأولى: تتضمّن جملاً ، مثل: 1- جاء 2- جاءا 3- جاؤوا

والإشكال: معرفة طبيعة الألف والواو: هي ضمير أم علامة تطابق بين الفعل والفاعل*.

الثانية: تتضمن جملاً، مثل: 4- جاء الأولاد 5- جاؤوا الأولاد 6- جاؤوا هم بالغنيمة

والإشكال: إمكان أو عدم إمكان توارد هذه العلامة: الضمير والفاعل الظاهر أو المضمر.

- ويعرض الفهري، قبل تقديمه لآرائه، لآراء النحاة بالتفصيل، فالنحاة القدامى يعدون الواو في جاؤوا (ضميرًا)، ومثلها في جاءا وجاءتا ودليلهم على ذلك عدم اجتماع هذا الضمير مع الفاعل الحقيقي فلا نقول: جاؤوا الأولاد. ومن المتعارف عليه أنّ النحويين اختلفوا في تحديد طبيعة هذه العلامة، فرأى بعضهم أنّها قد تكون علامة جمع في نحو: جاؤوا الأولاد، وضميرًا كما في : الأولاد جاؤوا.[41] ويقول الفهري أن هذا الرأي وهو مذهب ابن يعيش ، يجعل ممكنًا أن تتحقق وظيفة الفاعلية بالألف أو الواو أو بالاسم العادي، أي أنّ هناك وحدة صيغة ووحدة الصيغة هذه تكمّلها حجة التوزيع التكاملي،أي توزيع الوظائف النحوية لدى سيبويه، فهو يرى أنّ الضمائر المنفصلة لا تقع مكان(الواو)، فلا يجوز: جاؤوا هم، ولا جاءا هما للاستغناء بالعلامة على الضمير.[42]

وينوه الفهري في إطار هذه المسألة إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين، في قضية تقديم الفاعل على فعله في مثل: الأولاد جاؤوا، ومن ثمّ يرتد ذالك لمعرفة طبيعة الواو: ضمير هو أم علامة، أي فاعل أم علامة تدل على العدد.

ويضيف الفهري قائلاً أنّ العبارة: جاؤوا هم يخرجونها النحاة على البدلية أو على التوكيد، وأن هذا التوجه من النحاة يجعل هذين العنصرين، البدل والتوكيد يدخلان في ظاهرة ضمير الفاعل هذه.

ثمّ يقدّم تحليلاً في إطار النظرية المعجمية الوظيفية، مستشهدًا باللهجة المغربية، إذْ تجعل هذه اللهجة إسقاط الضمير المنفصل (هم) في مثل: (جاؤوا هم)، اختياريًا، فيقال جاو. مما يلغي قضية التوزيع التكاملي المتمثل هنا في عدم إمكان توارد الواو في (جاؤوا) مع الضمير المنفصل هم[43].

– ويستخلص من ذلك أنّ (الواو) حرف للمطابقة (Agreement) وليس ضميرًا، فالتطابق يكون في العدد(الإفراد والتثنية والجمع)، والجنس(التذكير والتأنيث)، ويقول أنّ التطابق في العربية تطابق ضميري لا يكون إلاّ مع الضمائر.

وبناءًا على هذا التحليل يرى أنْ نستغني عن التصوّر الذي يلجأ إلى أبواب التوكيد والبدل ويستبدل بهما مفهوم التفكيك إلى اليسار Left Dislocation الذي يخص الضمائر المنفصلة المرفوعة، لتخريج الأمثلة التي قدّمها ومنها: (قوموا أنتم)، (قاموا هم)، (قمت أنت) وجوّز أن يكون المرفوع تفكيكًا.[44]

ومفهوم التفكيك لليسار هو استبدال مصطلح للمبتدأ المؤخر.

– يرى أنّ من الأهمية إعادة النظر في طبيعة الحروف التي تشتبه بالضمائر، ومنه إعادة النظر في تصور النحاة للعناصر الفارغة (Empty Categories). وتصوّر تشومسكي لها: يقوم على أنّ الأثر يجب أنْ يكون مرتبطًا بعامل أي أن يكون معمولاً، وأنّ الضمير(ضم) لا يكون معمولاً[45]، (ضم)أي الضمير المستتر الذي لا يكون له تمثيل صوتي في النطق.

وتنحصر آراء الفهري النابعة من تصوّر تشومسكي للعناصر الفارغة في إطارين:

1) **الأثر**: الذي يتركه مركب اسمي عند نقله من مكان في الجملة إلى البؤرة. ويكون هذا الفراغ الذي يحدثه نقل المركب مزودًا بقرينة تدل على أنّه مرتبط بغيره.

2) **الضمير**: وهو خال من المضمون وليس له علامة إعرابية ظاهرة، ويحلّ محل المركب الاسمي مثل: (ضربه زيد)، يحال الضمير إلى خارج الجملة، وهذه إحالة منفصلة، لا تدخل في الربط الإحالي.

أمّا في مثل: (دخل زيد مكتبه) ، فالضمير يرتبط بزيد، أي الإحالة إلى زيد.

وفي ‹ ضربه ›، مكونة من: ضرب + (ضم) + ضمير، فالضمير و(ضم) منفصلان إحاليًا.

ويستخلص الباحث أنّ ربط الضمير المتصل (المفعول) مع المضمر الفاعل غير ممكن، ولكن يربط المضمر بـ(زيد)، وعليه يمكن القول بأنّ المضمر والمتصل منفصلان إحاليًا.[46]

ومن هنا كان تحديد الربط الإحالي للعائد أو (ضم) هو العمل النحوي (Governing)، ومنه يستخلص أنّ عامل المفعول هو الفعل، وأنّ عامل الفاعل هو الصُّرفة (Intlection) (وهي تطابق وزمن وجهة)

وهو يقول أنّ التوليديين انطلقوا من هذه النظرة في العامل، ووصوا إلى قاعدة كلية في ميدان العمل النحوي هي:

ج ⟵ ضم + صُرفة + ف + م. س(مركب اسمي)

وبهذه القاعدة الكلية يكون مكان ضّم محرّمًا على الضمير للظهور فيه ويبقى مكانه فارغًا.[47]

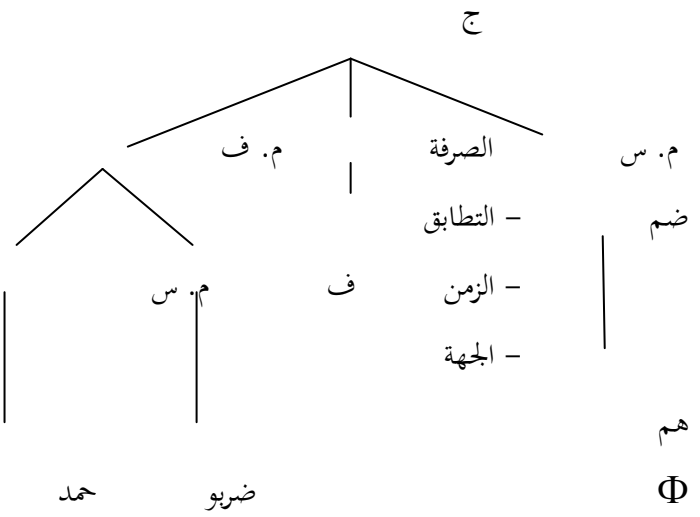

المراقبة الإحالية

من القضايا المهمة، التي تناولها الباحث في إطار التوافق بين النحو والمعجم: **المراقبة الإحالية** ''Control''، **والعائدية** ''Anaphora''، وقد وصفها بأنّها « مسألة مركزية في التركيب العربي، لأنّ عددًا من الظواهر تتمحور حولها... »

يشير الباحث أنّ أصحاب نظرية(العناصر الفارغة) اقترحوا نظرية للمراقبة تُضْبَطُ بموجبها العناصر المشار إليها وإمكاناتها الإحالية. ويتبنى هذه النظرية ويحاول تطبيقها على اللغة العربية، ويقسّم تلك العناصر إلى نمطين:

*)– عناصر تظهر في المستوى المكوني (التركيبي) والوظيفي.

*)– عناصر تظهر في المستوى الوظيفي.[48]

مثال: (**زيدًا ضربت**)، يمكن تحليلها إلى العناصر التالية:

ج ← هم + (ف + م. س)

ج ← زيدًا + ضَرَبَ + (+ ضمير) + Φ

فَقَيْدُ المراقبة (Control) متمثلاً في (**الفتح**) في هذا التركيب.

وإلى جانب هذا القيد(**قيد الفتح**) هناك قيود أخرى تحكم عملية الإحالة، يذكر منها (**قيد المحلية**) و(**قيد التتابع السلكي**). ذكرناهما في إطار التفكيك والتبئير لدى الفهري.

ومن قيود الإحالة التي يذكرها الفهري قيد « **الوظيفة النحوية** » ويمثل له بالعبارتين التاليتين:

أ– وعد زيدٌ عمرًا بالانسحاب

ب– أرغم زيدٌ عمرًا على الانسحاب

– فالجملتان متشابهتان مكونيًا، لكن(ضم) في مصدر الانسحاب يعود في(أ) على زيد، ويعود في (ب) على عمرو، وبذلك قيّدت الوظيفة النحوية مُمَثَّلة بالفاعل والمفعول، وهما زيد وعمرو، إحالة المضمر[49].

أمّا الضمير البارز يخضع: **لقيد السبق (Precedence Condition)** بسبب وجوده في البنية المكونية وهو يقتضي أنْ يتقدّم المفسِّر على الضمير، كما في **المثال:** ضرب زيدًا غلامه[50]. **وقوله تعالى:** ﴿ وإذا ابْتَلَى إبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾**[البقرة:124]**

وهذا القيد هو ما ألمح إليه النحاة حين جعلوا من أوضاع المفسر اللفظي للضمير أن يتقدّم في اللفظ دون التقدير، والفاعل كما هو معلوم في نية التقديم والمفعول في نية التأخير.

من قيود الإحالة **قيد العلوّ الوظيفي،** وهو يعني أنْ يعلُوَ المفسِّر الضمير مثل: **دخل مكتبه زيد،** فزيد فاعل والضمير ملتحق بالمفعول.

ومنها أيضًا قيد الإحالة المنفصلة: وهو يستلزم أنْ ينفصل الضمير إحاليًا عن الاسم الموجود معه في نفس النواة الوظيفية، مثل: **دخل مكتب زيد،** فالضمير المستتر في (دخل) وزيد لا يحيلان إلى الشخص نفسه.

خلاصة آراء الباحث في الربط الإحالي:

أنّه يفترض وجود نوعين من المركبات في البنية المكونية: المركبات الاسمية(م. س)، والعناصر الوظيفية، مثل ضم(الضمير الذي ليس له تمثيل صوتي) والعناصر الفارغة وقد أخرج لواصق التطابق من هذا المجال

وهو يشير إلى أنّ خصائص(ضم) تتمثّل في أنّه لا يوجد في البنية المكونية وبذلك يتميّز من الضمير البارز. ولطبيعته الوظيفية يجعل من السهل التنبؤ بخصائصه، من ذلك أنّ مراقبته(التحكّم في وظيفته) يكون بالفاعل مع أفعال معينة، ويكون بالمفعول مع أفعال أخرى كما يكون بقيود أخرى مثل:" قيد العلو الوظيفي" "وقيد السبق" "وقيد الإحالة المنفصلة".

مما نستخلصه من أنظار الفهري في الربط الإحالي أنّ تقدّم الضمير على الاسم المفسِّر له أو تقدّم المفسِّر على الضمير، ووجود قيود تحكم هذه الحركة داخل الجملة أمور توحي إذا ما تمت الحركة داخل الجملة الأصلية أنّ رتبة الجملة العربية في البنية العميقة هي من نوع(فعل+ فاعل+مفعول به).

ومجمل القول في تجربة الفهري أنّه استشعر خطأ في فهم التراث النحوي ووصفه لدى المحدثين تمثّل في عدم درسهم هذا التراث في إطار نظري متكامل وأنّهم استخدموا معطيات الأقدمين فجرّهم ذلك إلى استخدام مناهجهم. وولّد ذلك في نفسه حماس قوي بضرورة وصف اللغة العربية بالمناهج الغربية الحديثة، تلك المناهج التي رأى فيها أنّها تمتلك الكفاية التفسيرية للقيام بهذا العمل.

من هذا المنطلق تبنى الفهري النظرية المعجمية الوظيفية، التي طورتها الباحثة الأمريكية (برزنان Bresnan) عن نظرية تشومسكي بإضافة المكوّن الوظيفي إلى صلب النظرية. وإلى جانب ذلك تبنى إستراتيجية جديدة تتمثّل في البحث من خلال ما أسماه " لسانيات الظواهر" وهي تعني أنّ كل استدلال فيها يخضع للتجربة، ويقوم هذا البرنامج على بناء نظريات ذات كفاية تفسيرية تستطيع إعطاء مضمون للغة العربية على أنّها لغة طبيعية

وذلك من أجل العمل على إيجاد نظرية في الإعراب أو نظرية في العناصر الفارغة ...

الخاتمة:

بدأت دراسات الباحثين العرب تتسم بالدقة والوضوح بعد أنْ تمثلوا هذه المناهج: البنيوية والتوليدية التحويلية والتداولية، واختلفت دراساتهم، فمنهم من درس النحو بشكل شمولي تناول عدّة قضايا كما فعل محمّد أمين الخولي، ميشال زكريا، عبد القادر الفاسي الفهري، مازن لوعر، ومنهم من كانت محاولته جزئية تناول فيها ظاهرة معينة.

حاولنا في هذا البحث معالجة مبادئ المنهج التحويلي التوليدي، ثمّ كيف طبّقه عبد القادر الفاسي الفهري في دراسة الجملة العربية.

كان في عمله هذا محاولة إثبات نمطية للجملة العربية (ف + فا +مف) بتحليل جوانب من موضوعات الاشتغال والابتداء والاستفهام والربط الإحالي.

وما يمكن ملاحظته أن لديه هدف ورغبة من خلال تحليله للموضوعات السابقة وغيرها أن يحافظ على استمرار النظرة إلى اللغة العربية على أنّها لغة طبيعية و له أمل يسعى إلى تحقيقه مع الباحثين العرب في ميدان اللغة العربية ونحوها وبعث التراث من جديد أن ينقل البحث اللساني العربي من مرحلة الترجمة اللسانية إلى مرحلة التفكير اللساني لصياغة نظرية لسانية عربية.

ولكن نجد بعض الملاحظات على أعماله منها، أن أعمال القدماء لا ترقى إلى مصاف النظرية، قول لا يستند إلى منطق قوي، فقد أثبتت التجارب في ميدان البحث أنّ الباحث، مهما فَقَهَ من النحو الغربي لا يمكن أن يضع نظرية في النحو العربي الحديث إذا لم يكن لديه تضلع من النحو العربي القديم بنفس القدر أو أكثر، هذا ما قاله "سعيد بحيري"[51] وعبد الرحمان الحاج صالح حين ذكرا أن من الأهمية إعادة بناء النظرية النحوية من خلال معطيات النحاة للاستفادة بها وتحديد ماهيتها وأهميتها.

اعتباره للرابط (كان) فعل يأخذ فاعلاً أمر غير دقيق، فلا نستشعر في هذا الفعل ما نستشعره في عامة الأفعال من دلالة على الحدث وتركيب الجملة العربية يغني أساسًا عن افتراض (كان). ومقولات النحويين القدامى في صدارة المبتدأ أدق من مفاهيم التبئير والتفكيك، إلاّ أن ما يميّز عمل الفهري أنّه يكشف عن أنّ هذه العناصر تابعة (لنحو الخطاب) وأنّها تقوم بوظائف يقتضيها المقام.

وما نلاحظه في دراسة الفهري هذه صعوبة اللغة التي يكتب بها، والمصطلحات التي يستخدمها بعيدة عن الفهم، وأحيانًا اعتمد على اللهجة المغربية المحلية في التقعيد لعمله، الأمر الذي يحول دون أن تتخذ أعماله صبغة التعميم الشامل، كما أنّ التقعيد في النحو يتم للغة الفصحى وليس للهجة من اللهجات.

والجدير بالذكر أن ننوه بعمل الفهري هذا، فهو في عرضه للموضوعات يبيّن عن أصالة البحث وتتسم بالدقة والموضوعية والعمق ، وتظهر أنّ صاحبها ذو كفاءة عالية في هذا الميدان، وما قام به هو خطوات جادة على طريق السير نحو نظرية عربية حديثة.

وكاستخلاص خرجنا به من هذا البحث نجد:

* أنّ العلاقة الإسنادية في الجملة العربية مشابهة في أساسها، للعلاقة المفترضة في المنهجين: الوصفي والتحويلي، التي تتمثّل في العلاقة التالية:

* وجود نمطيْن للجملة العربية: فعلي واسمي، أمّا القول بوجود بنية واحدة، هي: الفعلية، فخلاف خصائص العربية، وخلاف ما كَشَفه النحاة، في تجليات الاستعمال، من وجود نمطين يحققان أداءات مختلفة.

* قضية الرتبة لها أهمية في الجملة العربية، وقد أفاد التحويليون من مقولات النحاة في هذه القضية.

وهكذا نجد أنّ هناك تشابهًا بين الأنظار الحديثة وما تضمّنه النحو العربي من ضوابط، كما كان يجب على النحاة المحدثين دراسة النحو العربي، بانجاز نظرات لسانية نابعة من هذه اللغة مع الأخذ بالنظريات الغربية، لأن تطبيق نموذج ما فقط يترك نقصًا في التفسير والتحليل.

ومجال الدراسة ما يزال مفتوحًا، وخير ما نختم به الصلاة والسلام على نبيّنا **محمد صلى الله عليه وسلم** وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع:

1)- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، ط4، 2008

2)- جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، العددان(8،9)، طرابلس، ليبيا، 1979م

3)- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، مصر، ط1، 1985

4)- سعيد بحيري ، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1989م

5)- عبد الحميد مصطفى السيد ، دراسات في اللسانيات العربية، دار ومكتبة الحامد، عمان، ط1، 1324هـ/2004م

6)- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، الدار البيضاء، ج1 ، ط1، 1985م

7)- عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، ضمن كتاب: في اللسانيات العربية، الجمعية الفلسفية المغربية، المغرب، 1988م

8)- عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، مجلة تكامل المعرفة، جمعية الفلسفة المغربية، العدد 9، 1984م

9)- عبد القادر الفاسي الفهري، الربط الإحالي، التطابق ونمطية اللغات، مجلة تكامل المعرفة، العدد 9 ، جمعية الفلسفة المغربية، المغرب، 1984م

10)- عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ط1،1979م

11)- عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، ط1، 2002م

12)- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1987م

13)- مائدة البحث اللساني السيميائي، سلسلة ندوات ومناظرات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، رقم6، 1981م

14)- محمد الشايب، المدرسة التوليدية التحويلية، ضمن: أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، دط 1986م

15)- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، (1400هـ 1980م)

[1]) ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، ط4، 2008، ص 202،203

[2]) ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، مرجع سابق، ص 206 عن Frank Palmer,Grammar, Penguin, 1971,P.150-52

[3]) المرجع نفسه، ص207

[4]) عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دار ومكتبة الحامد، عمان، ط1، 1324هـ/ 2004م، ص78، عن N . Chomsky, Syntactic Structures, p. 19

[5]) ينظر جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1،1985، ص(106- 107)

[6]) عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ص78،عن N Chomsky, Syntactic Structures p19

[*]) وذلك مثل: سرت طويلاً ، إذْ تحتمل : سرت زمنًا طويلاً، وسرت سيرًا طويلاً

[7]) جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، العددان (8، 9)، طرابلس، ليبيا، 1979 م، ص 126

[8]) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، مرجع سابق، ص 221 عن N. Chomsky, Syntactic Structures, 1957 ,p26

[9]) عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ص79، عن N . Chomsky, Syntactic Structures, p. 111

[10]) ينظر عبده الراجحي، النحو العربي والدّرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1979م، ص (140-141)

[11]) ينظر محمد الشايب، المدرسة التوليدية التحويلية، ضمن: أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، دط 1986م ، ص (83- 84)

[12]) ينظر عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ص80

[13]) المرجع نفسه، ص80 ، عن نعوم تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، 1985م، ص91، 109 ، 134 ، 139

[14]) مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1987م، ص 54، 55

[15]) عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، مرجع سابق، ص81

[16]) مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، المرجع السابق ص (59 – 64)

[17]) محمد الشايب، المدرسة التوليدية التحويلية، ضمن أهم المدارس اللسانية، مرجع سابق، ص77

[18]) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، (1400هـ 1980م)، ص 52

[19]) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، ط1، 2002م، ص 242

[20])عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1985،ج1، ص 53

[21]) المرجع نفسه، ص 31، 32،33

[22]) عبد القادر الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، ضمن كتاب: في اللسانيات واللسانيات العربية، الجمعية الفلسفية المغربية، المغرب،1988م، ص 15

[23]) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، المرجع السابق، ص 106

[24]) المرجع نفسه، ص(106- 107)

[25]) مائدة البحث اللساني السيميائي، سلسلة ندوات ومناظرات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رقم6، الرباط، 1981م، ص 254،255

[26]) المرجع نفسه، ص 242، 243

[27]) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، مرجع سابق، ص (110-111)

[28]) المرجع نفسه، ص 111

[29]) المرجع نفسه، ص 134، 135

[30]) المرجع نفسه، ص133

[31]) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، مرجع سابق، ص26

[32]) المرجع نفسه، ص 114، 115

[33]) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، مرجع سابق، ص 116

[34]) المرجع نفسه، ص (117 – 119)

[35]) المرجع نفسه، ص 123،124،125، 127

[36]) المرجع نفسه، ص 128، 129

[37]) المرجع نفسه، ص 131،132

[38]) المرجع نفسه، ص 144، 146

[39]) المرجع نفسه، ص 144،145، 114،130

[40]) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، مرجع سابق، ص269

[*]) المقصود بالضمير هنا أنّه عنصر ذو وظيفة إحالية تجعل منه موضوعًا '' argument'' يلعب دورا دلاليًا '' semantic role'' فلا يُحتاج إلى موضوع آخر، والضمير اسم بينما العلامة حرف، المرجع نفسه، ص123

[41]) المرجع نفسه، ص270

[42]) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج2، 165

[43]) عبد القادر الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، مجلة تكامل المعرفة، جمعية الفلسفة المغربية، المغرب، العدد 9، 1984م، ص 129

[44]) عبد القادر الفهري، الربط الإحالي، التطابق ونمطية اللغات، مجلة تكامل المعرفة، جمعية الفلسفة المغربية، المغرب،العدد9، 1984، ص132

[45]) ينظر عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، مرجع سابق، ص271

[46]) ينظرعبد القادر الفهري، الربط الإحالي، التطابق ونمطية اللغات، المرجع السابق، ص 132، 133

[47]) المرجع نفسه، ص 134، 135 ، وينظر أيضًا عبد القادر الفهري، اللسانيات واللغة العربية،ج2، ص174، 175، 176

[48]) ينظرعبد القادر الفهري، الربط الإحالي، التطابق ونمطية اللغات، المرجع السابق، ص 136، 137،139

[49]) المرجع نفسه، ص 141

[50]) المرجع نفسه، ص 140

[51]) سعيد بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1989م، ص 128